

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢ /جمادي الأولي/١٤٢٧هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجبلي و فزوق محمد السلي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بهان و محمد صائب الشكيبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون من كوركييس المانونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي / سليم جاسم شاهين

المدعى عليها / هيئة دعوى الملكية العراقية (قسم الطعن التمييزي)

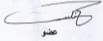
القرار

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى قد انصبت دعواه على الطعن بالقرار الذي اصدرته هيئة الطعن (التمييزي)لدعوى الملكية العراقية المرقم ٧٤١٠/تمييز/٢٠٠٥ والمؤرخ ٢٠٠٦/٣/٥ وطلب فيه نقض القرار المذكور واصدار القرار بأعادة تعلقه للدار موضوع الدعوى . وقد وجدت هذه المحكمة ان دعوى المدعي غير واردة قانوناً. حيث ان القرار الذي اصدرته اللجنة القضائية لهيئة دعوى الملكية العراقية في محافظة بغداد المرقم (٤٩٥٠١١) والمؤرخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ والذي تمت المصالحة عليه من قبل قسم الطعن (التمييز) في هيئة دعوى الملكية العراقية بقرارها المرقم ٧٤١٠/تمييز/٢٠٠٥ والمؤرخ في ٢٠٠٦/٣/٥ وبذلك يكون

القرار قد اكتسب الدرجة القطعية وليس من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا النظر في صحة القرارات المكتسبة لدرجة البتات لأن ذلك يعني خلق طريق من طرق الطعن في الاحكام القضائية وهذا غير جائز لأن طرق الطعن وجدت حصراً وبموجب تشريع واذا ما اريد اضافة طريق جديد للطعن بها فيلزم ان يكون ذلك تشريعاً . وعليه قرر رد دعوى المدعي وتحمله مصاريف الدعوى وصدر القرار بالاتفاق في ٢/جمادي الاولى/١٤٢٧هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠٠٦ م .


الرئيس
محدث الموسود


عضو
احمد محمود الجبيلي


عضو
فاروق محمد السامي


عضو
جعفر ناصر حسين


عضو
اكرم فاضل محمد


عضو
اكرم احمد البيان


عضو
محمد صالح النفشندي


عضو
عزود صالح التميمي


عضو
ميخائيل شمشون كوركاس